

من
وقد اختلف
منه كذا

او يحرم وان كان مرافقا او اعني على حيث فهم ما بينته في حاشية منا
سكك النووي وغيرهما وفي اخذها من الحديث نظر لان صلى الله عليه
وسا كان بالنسبة الى النساء المحرم وكان يجوز الخلوة بهن بل قال
اجتنبوا النساء وغيره كالفراش والرباطة ويجلسون اليها
قالوا فلو وجدنا رجلا مثل سفيان وامرأة مثل ربيعة اجنبا للخلوة
بهما لان المنسفة والفتنة حينئذ ويوجب بان لا يشترط له
تحقق الامن بل يكفي مظنته الا ترى انهم يجوزوا خلوة رجل
بامرأتين دون عكسهم مع انه قد يجتنب بهما ويقع منه الفاحشة
فيهما او في احديهما لكنه بعيدا والمرأة لا تستحي من مثلها ويبعد وتقع
الفاحشة فيها جنتها بخلاف الرجل فعلى ان الشرط المظنة
دون التحقق وهو صلى الله عليه وسلم محقق منه الامن فهو المحرم
بالفحشة الى سائر النساء ويجوز سوال الانسان عما سائر عالم جاله
تجربته وكما قلته صلى الله عليه وسلم وعطفتة ورافته وتواضعه
وان رعاه الضعفاء وزيد الناس بهم والتلطف بهم وادخال
السروور عليهم من مكالم الاطلاق المطلوبة المندوبة وقوله
يلعب به استشكل بانه تعذيب للحيوان وقد صح النبي
عنه الاكله ويرد بمنع كون محمود لعبه به تعذيبا له بل ربما يكون
فيه فرق للطير كمن الصبي يباليغ في اكرامه واطعامه في مقابلة
لعبه وعبابه به وقوله فما زحجه انما بسطه بذلك لتسليته
ما حصل له عليهم من الخزن الشريد على عادة الصغار اذ
فانت عليهم ما يلعبون به وكان الصغار كاطله توة ذكرا ونظرة
فلذا خاطبه النبي

فلذا خاطبه النبي

فلذا خاطبه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وهذا الذي فهمته
اصوب مما قيل ذكره على وجه المباشرة ما يعضبه ويولمه
ان كان فيه تجديرا جزئيا له لوطنه عليه وسليبه اياه فحتمل
ان يرد بالغير نفس التي غيرها ويكون تصغيرا لغيره حتى
المتعلق من الغضب يعني بالاعين ما فعل المتعلق من الغضب
من موت تغيره انتهى وهو كلام غير ملائم الاطراف اذ كيف
يلتم عند المباشرة ذكر الغضب المولم الموجب لتجدير الطرفين
وايضا كيف يلتم ذكره هذه الاشياء مجرد التسلية عليها
وانما المسلي نحو الاعا والامر بالصبر ونحوها كما قيل في
كلام الامامة في حكمة تدب التعزية ومعناها وقوله يجمل
الرجل في غاية القربان والركالة واستعمال الغير في خلاف
مدلوله فلا يلتفت لهذا الاحتمال ولا يعول عليه **فان اعجبنا**
من الملاعبة بدال وعين مهملتين وهي اللطافة في القول
بالمزح وغيره وكانهم قصدوا بذلك اما السؤال عن الملاعبة
هل هي من خواصه فلا يتاسون به فيها فين لهم انها ليست
من خواصه وجوازها منوط بقبول المخير واما استبعادهم
وقوع المزح منه صلى الله عليه وسلم لجليل مكانته وعظيم مرتبته
فكانهم سألوه عن حكمته فاجابهم وهذا اول من قول الطيبي
فكانهم اذكروا في دعوتهم من باب القول بالموجب بالمدراعبة
لاننا في الكمال بل هي من توابعه ومتمماته اذ كانت جارئة
على القانون الشرعي بان يكون على وفق الصدق والحق ويعتد

كما هو صريح
الاشارة